تقييم مؤشر التنافسية الدولية –حالة الجزائر

أ. بوضياف سامية

جامعة سعد دحلب البليدة

samiaboudiaf@yahoo.com

الملخص:

ترتبط مفاهيم التنافسية الدولية بالأهداف الكلية , والتي يمكن قياسها بمتغيرات ومؤشرات كلية وحتى الجزئية كمية أو نوعية التي تترجم السياسات و القوانين و التشريعات و الإمكانيات للبلد, والتي تتداخل فيما بينها وتمتزج بطريقة رؤية المسؤولين و الخبراء الاقتصاديين لخلق ما يعرف بالقدرة التنافسية.

والقدرة التنافسية للبلد تقاس على عدة أبعاد (محاور)الصحة و التعليم الأساسي ,المؤسسات بنوعيها العمومية و الخا صة,الاختراع و الابتكار , البنية التحتية ,بيئة الاقتصاد الكلي ,التعليم العالي ,كفاءة الأسواق السلعية, وكذا الأسواق المالية وسوق العمل, و الجاهزية التكنولوجية, حجم السوق,مما يساعد على إعطاء صورة اقرب لواقع الاقتصاديات.

و الجزائر كغيرها من البلدان التي تعمل على رفع قدرتها التنافسية , إلا أنها تبقى تحصد أسوء النتائج وفي جميع المجالات والذي يعكس ضعفها في تسيير إمكانياتها رغم توفرها على طاقات هائلة تخدم تحسين قدرتها التنافسية .

Abstract

The international competitiveness concepts abide by the global objectives which can be assessed through both global and partial variations and indices, whether quantitative or qualitative, in a way to reflect the policies, laws, legislations and potentialities adopted by the state, merging into each other according to the viewpoint of the economic officials and expert yielding to the competitive power.

The competitive power of a country is considered at different scales, namely the scopes of health and elementary education, state-owned and private companies, creativity and invention, infrastructure, macro-economy, higher education, goods' markets efficiency as well as financial markets, labour market, available technologies, market volume; such factors highlight the reality of the economies. Like the other countries, Algeria endeavours to raise its competitive power; yet, it still gets the worst results in all fields mirroring its weakness in running its capacities though it enjoys huge energies to improve its competitive power.

تمهيـــد .

تعدى صدى مفهوم التنافسية المستوى الجزئ ي الذي يخص تنافس المؤسسات فيما بينها إلى مستوى القطاع ومن ثم الدول , و التي تعرف **بالتنافسية الدولية** , إذ أصبحت الدول تعمل جاهدة للبروز كقوة اقتصادية باستغلال كل إمكانياتها المادية و البشرية و المالية وتوليف التشريعات و القوانين لتتماشى مع الأهداف المرجوة.

وقصد قياس تنافسية البلد اعتمدت عدة هيئات و مؤسسات دولية على حسابها باعتمادها على مؤشرات و متغيرات تترجم أبعاد التنافسية بالرجوع إلى نظريات التنافسية في تحديدها ,ويعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي اكبر مؤسسة دولية متخصصة في قياس التنافسية الدولية , و الذي يعتمد على عدد كبير من المتغيرات و المؤشرات والتي يتم تركيبها وفقا لمنهجية تترجم تنافسية البلد .

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية **كيف يتم قياس التنافسية الدولية ؟ وما هو واقع تنافسية الجزائر ؟**

لإثراء هذه الدراسة سيتم تقسيمها إلى.

- مفهوم التنافسيةِ .
- مؤشر التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي .
- تحليل تركيب ومنهجية مؤشر التنافسية الدولية .
- واقع تنافسية الجزائر من 2008 إلى 2012.

أولا –مفهوم التنافسية الدولية

يلقى مفهوم التنافسية انتشارا واسعا في الوسط الاقتصادي الجزئي و الك لي , خاصة بعد قيام نظام إقتصاد السوق الذي ينادي على خلق قدرة تنافسية تمكن البلد أو المؤسسة في البقاء في السوق,وخلق مكانة تليق بالإمكانيات المتوافرة في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة من شراكات وتكاملات و إتفاقيات واندماجات...إلخ, و المقصود بالتنافسية حسب ما جاء في العديد من التعاريف كالتالي.

– فعلى المستوى الجزئي هي السلوك الأمثل للمؤسسة و المتمثل في تخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح أخذا بعين الاعتبار تركيبة السوق و أسعار عوامل الإنتاج.

– أما على المستوى الكلي .فبعض الباحثين يعرفها على أنها فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة ,والنمو الاقتصادي , وآخرون يحصرونها في تنافسية السعر و التجارة , وهذا ما يصعب من إيجاد مفهوم موحد للتنافسية , لذا سنقوم بعرض تعار يف التنافسية الدولية التي تستند إليها المؤسسات العالمية لإعداد التقارير فنجد.

* **المنتدى الاقتصادي العالمي** .التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة.يظهر هذا التعريف العلاقة بين التنافسية و معدلات النمو متجاهلا

المستوى الجزئي كتحسين مستويات المعيشة و الرفاهية للأفراد. **Word economic forum** **(2008)**

* **المعهد الدولي للتنمية الإدارية** . التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول و العمليات بالجاذبية و الهجومية و بالعولمة وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قاد ر على تحقيق هذه الأهداف . يظهر هذا التعريف ارتباط التنافسية الدولية بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة تسمح بتحقيق معدلات نمو . (**زواوي 2010**)

* **منظمة التعاون الاقتصادي** . التنافسية الدولية هي المقدرة على توليد المداخيل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبيا , بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج و في الوقت نفسه المقدرة على مواجهة التنافسية الدولية . يظهر هذا التعريف الارتباط بين توليد المداخيل و الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج ينتج عنه خلق قدرة تنافسية.(**دويس 2005**)

من خلال التع اريف السابقة يمكن أن نعرف التنافسية الدولية على أنها الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتوافرة داخل البلد من اجل تحسين مؤشراتها كالدخل و الإنتاجية ,وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية مقارنة مع باقي الدول من خلال توسيع حصصه في الأسواق العالمية

فرغم هذه ا لتعاريف الصادرة من مؤسسات عالمية , إلا أن الجانب النظري في تحديد مفهوم التنافسية الدولية لقي تميز واضح من خلال مدرستين .

- مدرسة رجال الإدارة .التي ترتكز في منطلقها على التكلفة و الإنتاجية مما يساعدها على التفوق في الأسواق العالمية و المحلية لتصبح التنافسي ة بذلك سياسة وطنية تعمل على استقطاب رؤوس الأموال و توطين التقنية و المساهمة في سلسلة الإنتاج الدولية , مما يتطلب تطوير السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات قصد تطوير الإنتاجية التي تعتبر مفتاح التنافسية (**نوري2004** .)

- مدرسة الاقتصاديين. التي تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية , والدور التي تلعبه في النمو , فهي بذلك تربط رفاه الأمة بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام ولتحقيق ذلك لابد من رفع الإنتاجية و الإبداع و الابتكار في المجالات ذات **كثافة** رأسمالية ونقل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول ذات وفرة نسبية في العمالة و التكاليف المتدنية (**بن جليلي 2009**), حتى تتمكن من تصريف إنتاجها و رفع مستويات معيشة الأفراد ومدا خيلهم , وبالتالي تحقيق الرفاه.

رغم الاختلاف الواضح بين المدرستين في تحديد مفهوم التنافسية ,إلا انه لا يمكن أن يتع ارضا في ضرورة قياسها , مما يتطلب وجود مؤشرات تترجم وتعكس أبعاد التنافسية في اقتصاديات البلدان وإظهار نقاط القوة أي قدراتها التنافسية و نقاط الضعف.

ثانيا .مؤشر التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

لقد تعددت المؤشرات التي تعكس تنافسية البلد حسب المؤسسة التي تقوم بقياس التنافسية ,كالمنتدى الاقتصادي العالمي Word economic forum وداخل نفس المؤسسة في حد ذاتها تتعدد المؤشرات حسب الأبعاد التي ترمي إليها التنافسية الدولية في مفهومها و المتغيرات التي تعكسها و التي يمكن تجميعها , سنتطرق في دراستنا على المؤشر المركب للتنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

يعمل المنتدى الاقتصادي العالمي على حساب مؤشر التنافسية الدولية global competitiveness index GCI وهو مؤشر مركب لعدة مؤشرات مركبة أخرى وتدعى المؤشرات الأساسية . (المجموعات) , وهذه الأخيرة تتركب من مؤشرات مركبة تدعى المؤشرات الفرعية (المحاور) وهذه الأخيرة هي تركيب لمؤشرات أولية و هذه الأخيرة تركيب لمتغيرا ت كمية و نوعية حسب .*المجموعة الأولى المتطلبات الأساسية تحتوي هذه المجموعة على أربع محاور كمايلي.

- **المحور الأول. المؤسسات** هذا المحور بدوره يحتوي مؤشرين (**محمد عبد السلام 2000**)

+ **المؤسسات العمومية** هذا المؤشر ينقسم إلى 5مؤشرات وهي ملكية الدولة التي تحتوي على المتغيرات حماية الملكية الفكرية و حقوق الملكية ،مؤشر الأمانة و الفساد به 3 متغيرات تسرب الأموال العامة و الثقة العامة في السياسيين ,الدفعات غير الموثقة والرشوة ومؤشر عدم ملائمة الأثر يحتوى على متغيرين حرية القضاء ,أفضلية القرارات الحكومية الرسمية ومؤشر فعالية الحكومة الذي يحتوي على 6 متغيرات تبديد الإنفاق الحكومي ,عبئ الإجراءات الحكومية ,فعالية هيكل القانون في حل ال نزاعات ,.فعالية القضاء في التصدي للإجراءات الحكومية ,شفافية الحكومة في صناعة السياسة ,تزويد الحكومة بخدمة تحسين مصلحة الأداء,ومؤشر الأمن الذي يحتوي على 4 متغيرات وهي ثمن خدمة الإرهاب ,ثمن مصلحة الجريمة والعنف,الجريمة المنظمة,الثقة في خدمة الشرطة.

+ **المؤسسات الخاصة** .يحتوي هذا المؤشر على مؤشرينا أولهما مؤشر أخلاقيات الشراكة الذي يحتوي على متغير واحد أخلاقيات السلوك في الشركة و المؤشر الثاني المحاسبة الذي يحتوي على 4 متغيرات صرامة معايير التدقيق الداخلي و إعداد التقارير المالية ,فعالية مجالس الإدارة ,حماية حقوق ملكية الأقليات ,حماية المستثمرين.

- **المحور الثاني .البنية التحتية** يحتوي هذا المحور على مؤشرين(**نعمة 2007**)

+ البنية التحتية للنقل يحتوي هذا المؤشر على 6 متغيرات نوعية البنية التحتية, نوعية الطرق,جودة السكك الحديدية ,جودة البناء,جودة النقل الجوي

+ البنية التحتية للكهرباء والهاتف .نجد في هذا المؤشر 3 متغيرات نوعية خدمات تزويد الكهرباء,خطوط الهاتف الثابت,اشتراكات الهاتف النقال.

- **محور الثالث . بيئة الاقتصاد الكلي** .يحتوي هذا المؤشر على 5 متغيرات رصيد ميزانية الدولة,الادخار الوطني,التضخم,دين الدولة,التصنيف الائتماني للدولة.

- **محور الرابع الصحة و التعليم الأساسي**. يتركب هذا المؤشر من مؤشرين (**صلحاوي2008**)

+ الصحة . نجد بها 8 متغيرات اثر انتشار حمى الملا ريا في المنشات الأعمال ,حالات الإصابة بالملا ريا,اثر انتشار مرض السل في المنشات الأعمال , حالات الإصابة بمرض السل ,اثر انتشار مرض الايدز في المنشات الأعمال ,انتشار مرض الايدز ,الرضع الموتى ,التنبؤ بالحياة .

+ التعليم الأساسي. به متغيرين جودة التعليم الأساسي ,نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي.

***المجموعة الثانية محفزات الكفاءة**.تحتوي هذه المجموعة على 6 محاور التالية

– **محور التعليم العالي و التعليم** . يحتوي على 3 مؤشرات أولهما مؤشر نوعية التعليم نجد به متغيرين نسبة الانضمام إلى التعليم الثانوي ,نسبة الانضمام إلى الجامعات , ثانيها مؤشر جودة كليات الأعمال الذي يحتوي على 4 متغيرات جودة نظام التعليم ,جودة تعليم الرياضيات و العلوم ,جودة في كلية إدارة الأعمال , وصول انترنت إلى المدارس أما المؤشر الثالث مؤشر تدريب العمال الذي يحتوي على متغيرين التهيئة المحلية المتخصصة في خدمة البحث و التدريب,درجة الاستثمار في تدريب المساعدين.

– **محور كفاءة الأسواق السلعية**.يتركب هذا المؤشر على مؤشرين

+ مؤشر التنافسية نجد في هذا المؤشر مؤشرين آخرين أولهما مؤشر التنافسية الداخلية الذي يحتوى على 8 متغيرات حدة المنافسة الداخلية ,درجة هيمنة السوق ,تأثير السياسة المضادة للاحتكار درجة تأثير الضرائب على تحفيز الاستثمار,قيمة جميع الرسوم,عدد الإجراءات اللازمة لفتح تجارة,الوقت اللازم لفتح التجارة,أسعار سياسة الفلاحة أما المؤشر الثاني التنافسية الخارجية الذي يتكون من عدة متغيرات انتشار معيقات التبادل ,تعريفة التجارة ,انتشار الملكية الأجنبية ,اثر قوانين الاستثمارات الأجنبية على منشا ت الأعمال,عبئ الإجراءات الجمركية.

+ مؤشر نوعية طلب الشروط . نجد بها متغيرين درجة توجيه الزبائن , درجة الاستجابة لاتجاهات العملاء,درجة تعقيد الطلب .

- **محور كفاءة سوق العمل** يتكون هذا المحور من مؤشرين

+ مؤشر المرونة يتكون هذا المؤشر من 4 متغيرات علاقة التعاون بين العمال وأصحاب العمل, المرونة في تحديد الأجور ,جمود سياسات التشغيل ,ممارسات التشغيل وإنهاء الخدمات ,درجة واثر الضرائب,

+ مؤشر تفعيل المواهب نجد في هذا المؤشر 4 متغيرات الأجر و الإنتاجية ,الاعتماد على الإدارة المؤهلة,هجرة العقول,اشتراك المرأة في الجهد المبذول.

- **محور تطور الأسواق المالية** ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين آخرين

+ مؤشر الفعالية الذي يحتوي على 5 متغيرات توافر الخدمة المالية,القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية,التمويل من خلال أسواق رأس المال المحلية ,سهولة الحصول على القر ض,توافر التمويل لرأس المال المغامر.

+ مؤشر الإخلاص والأمانة . نجد به 3 متغيرات صلابة البنوك ,قانون امن الصرف ,استقامة القوانين للمقرضين و المقترضين.

- **محور جاهزية التكنولوجية** .نجد بها مؤشرين

+ مؤشر اختيار التكنولوجيا نجد به 3 متغيرات توافر احدث للتكنولوجيا ,مستوى الشركة في امتصاص التكنولوجيا , نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

+ مؤشر استعمال الانترنت .به 6 متغيرات عدد مستعملي الانترنت ,الاشتراكات الواسعة للانترنت,نطاق تردد الانترنت,الاشتراكات الواسعة للهاتف,اشتراكات الهاتف النقال,خطوط الهاتف الثابت.

- **محور حجم السوق**.ينقسم هذا المحور إلى مؤشرين

+ مؤشر حجم السوق الداخلي الذي يحتوي على متغير حجم السوق الداخلي .

+مؤشر حجم السوق الخارجي الذي يحتوي على متغير حجم السوق الخارجي .

المجموعة الثالث. الابتكار و التطور نجد في هذه المجموعة محورين (**نوي –2002**)

- **محور تطور بيئة الأعمال** يحتوي هذا المحور على 10 متغيرات عدد الموردين المحليين ,نوعية الموردين المحليين ,تطوير نشوء العناقيد وترابط القطاعات ,طبيعة القدرة التنافسية ,اتساع سلسلة القيمة ,مراقبة التوزيع العالمي,تعقيد عمليات الإنتاج,حدة التسويق,قابلية تفويض السلطة,الثقة في احترافية إدارة الأعمال

- **محور الابتكار و البحث و التطوير** .يحتوي هذا المحور على 08 متغيرات القدرة على الابتكار جودة مؤسسات البحث العلمي ,إنفاق منشات الأعمال على البحث و التطوير ,التعاون بين الجامعات ومنشات الأعمال في مجال البحث و التطوير, امتلاك الحكومة لتقنيات الحديثة , توافر العلماء و المهندسين ,براءات الاختراع لكل مليون نسمة, حماية الملكية الفكرية .

من الملاحظ أن مؤشر التنافسية الدولية يحتوي على عدد كبير من المتغيرات ذو أبعاد وتوجهات مختلفة تبدأ من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي و الجانب العام والخاص ....الخ مما يستدعي في أذهاننا هل هذه المتغيرات تعبر فعلا عن تنافسية البلد؟

ثالثـــا .تحليل مؤشر التنافسية الدولية GCI

سبق وذكرنا جميع المؤشرات و المتغيرات الداخلة في تركيب مؤشر التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ,إلا أن النظريات تختلف في تقديمها و تعريفا للتنافسية فمنهم من يرى القدرة التنافسية للبلد تبدأ من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عن طريق تحقيق تنافسية التكلفة و السعر ومنهم من

يرى إن القدرة التنافسية للبلد تتحقق من الرفاهية الاقتصادية ا بتدءا من الفرد وذلك يتحقق عن طريق ارتفاع الدخل على المستوى الكلي و الجزئي,(**بابكر 2004**)

وهذا ما سنتقدم به في تحليلنا لمضمون المؤشر المركب , كما انه يمكن تحليل المنهج المستخدم لحسابه للإجابة عن التساؤل هل يساعد هذا المؤشر على إبراز القدرة التنافسية للبلد؟

***تحليل مضمون مؤشر التنافسية الدولية GCI**

سنحاول التمعن في طريقة اختيارا المتغيرات التي تأثر على التنافسية الدولية ونحللها في النقاط التالية.

– إن من الضروري العودة إلى النظرية التي استند إليها المنتدى الاقتصادي العالمي لتحديد المؤشرات و المتغيرات لتبرير اختيارها ,وهي نظرية النمو التي تقوم على أساس مستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط و استنتاج العوامل الأساسية المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأداء الاقتصادي المتمثل في الانفتاح للتجارة الخارجية ,جودة الحكومة,جودة المؤسسات المالية ,فعالية أسواق العمل,المستوى التعليمي ,جودة المؤسسات ليتم بعدها جمع وحصر جميع المؤشرات و المتغيرات التي تقيس هذه الأبعاد (. **حضري 2004**)

إلا انه تم تجاهل النظرية الثانية للتنافسية التي تنطلق من تنافسية السعر و التكلفة على الرغم من الحجج المقدمة من طرف رواد هذه النظرية (**بن جليلي –بدون سنة**), لن لو تم التمعن في النظريتين فنجد تداخل قوي بين النظريتين فنظرية النمو تتحدث عن النمو الاقتصادي و الرفاه والمعروف أن الكل هو مجموع الأجزاء ,معناه أن الجزء يؤثر بطريقة مباشرة على شكل الكل فالأهداف الكلية للاقتصاد لا تتحقق إلى بتحقيق الأهداف الجزئية , وهذا ما نريد أن نشير إليه فيما يخص التنافسية الدولية فقد ركزت على النواحي الكلية و القانونية و السياسية لدعم وتحسين القدرة التنافسية , إلا أنها غير كافية ويبقى الاقتصاد الجزئي هو الايطار الذي يتم فيه إنتاج الثروة و بالتالي تحقيق معدلات نمو في الدخول على مستوى الفرد و الاقتصاد وتتحدد فيه تنافسية الدولة وهذا ما تم معالجته من خلال تحديد مؤشرات و متغيرات و الأبعاد التي ترمي إليها التنافسية .

- من مميزات المؤشر المركب GCI انه شامل ونعني بالشمولية انه يأخذ كل الأبعاد الاقتصادية ,سياسية,تعليمية,اجتماعية..الخ وجود تنوع في المتغيرات و المؤشرات حتى تعكس صورة البلد انطلاقا من واقعها المعقد و المتداخل فمثلا لو أخذنا جانب واحد وتم بواسطته قياس التنافسية بين البلدان فهذا سيبرز عددا من الدول كقوى لأنها تتسم بميزة تنافسية في هذا المجال و الأخرى كأنها ضعيفة , فشمولية مؤشرGCI تعطي نوعا من المصداقية و الشفافية في تحديد و ترتيب البلدان وفقا لقدراتها التنافسية .(**حمدادو,عميش 2010**)

- لدى أغلبية الأشخاص فكرة أن البيانات الكمية هي التي تفسر الظاهرة بصورة جيدة لاعتمادها المنطق الرياضي متنافيين في ذلك انه يوجد ظواهر أخرى مهمة ويجب دراستها ولا يمكن قياسها كميا وهي

البيانات النوعية أو الكيفية , لذا عمد المنتدى الاقتصادي العالمي على عدم تجاهل هذا النوع من البيانات و التي يتم تجميعها عن طريق الاستبيان أراء رجال الأعمال و المسؤولين ويتم دمجها في ا لمؤشر المركب للتنافسية الدولية GCI ,إلا انه لا ينفي أن وجهة نظر أغلبية الناس صحيحة فالبيانات النوعية تكون موضوعية أكثر وتقيس الأداء كما هو أما البيانات النوعية يمكن التشكك في مصداقيتها لأنها تعبر عن أراء أشخاص قد لا يجيبون بصدق ,وانطلاقا من هذه الفكرة عمد معهد العربي التخطيط على عدم إدراج هذا النوع من البيانات في حساب تنافسية البلدان.

***تحليـل منهجية قياس مؤشر التنافسية الدولية GCI**

بما أن مؤشر التنافسية الدولية GCI مؤشر مركب يحتوي على العديد من المتغيرات و المؤشرات الجزئية و التي تختلف في وحدات قياسها , كان لابد من إتباع منهجية لتوحيد وحدات القياس حتى نتمكن من الحصول على مؤشر واحد.

في بداية الأمر يتم توحيد وحدات قياس المتغيرات لحساب المؤشر الثانوي وفقا لتحويلات تدعى تنميط المتغيرات لجعل وحدات قياسها متماثلة حتى نتمكن من إجراء العمليات الح سابية كالجمع وحساب المتوسط ....الخ,(**بلقا سم 2008**) وتتم عملية تنميط المتغيرات وفقا إلى العلاقة الأولى التالية (**Word economic forum2009**)

$$I_i = \left(\frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}} \right) a + b$$

I_i هو المؤشر المركب a أعلى قيمة في مجال الترتيب

X_i قيم المتغير b اخفض قيمة في مجال الترتيب

X_{min} القيمة الدنيا للمتغير

X_{max} القيمة العظمى للمتغير

يجدر الإشارة أن المجال المعمول به من طرف المنتدى الاقتصادي a+1− b أي المجال 1-7 [ ]

و بالتالي a =6, b =1 ليعطى في الأخير لجميع المؤشرات المركبة و المتغيرات قيم محصورة في هذا المجال ,إلا انه لابد أولا من تحديد نوع العلاقة بين المؤشر المركب و المتغيرات اذا كانت طردية أم عكسية , فإذا كانت طردية نستعمل العلاقة الأولى أما إذا كانت العلاقة عكسية نستعمل العلاقة الثانية التالية (**Word economic forum2012**)

$$I_i^* = \left(1 - \frac{X_i - X_{min}}{X_{max} - X_{min}} \right) a + b$$

بعد تنميط جميع المتغيرات يتم حساب المؤشرات المركبة سواء ثانوية أو الأولية أو الفرعية أو الأساسية أو المؤشر النهائي على طريقة المتوسط الحسابي وفقا للعلاقة الثالثة التالية (**Word economic forum2010**) .

$$Y_i=\sum w_i I_i / n$$

حيث أن

Y_i هو المؤشر المركب w_i الترجيحات و الأوزان النسبية للمتغيرات

I_i هي المتغيرات الداخلة في حساب المؤشر المركب

فبالنسبة للوزان المعطاة للمؤشرات الفرعية و الأولية والثانوية ثابتة لجميع الاقتصاديات مهما كانت مرحلة تطورها أي معيارية وهي كالتالي .

الجدول رقم 01 أوزان المؤشرات الفرعية والأولية والثانوية

المؤشر الفرعي	المؤشر الأولي	المؤشر الثانوي	النسبة
المؤسسات			% 25
	المؤسسات العمومية		% 75
		ملكية الدولة	% 20
		الأخلاق و الفساد	% 20
		اثر عدم الملائمة	% 20
		فعالية الحكومة	% 20
		الأمن	% 20
	المؤسسات الخاصة		% 25
		اخلاقيات الشراكة	% 50
		المحاسبة	% 50
البنية التحتية			% 25
	البنية التحتية للنقل		%50
	البنية التحتية للكهرباء		% 50
بيئة الاقتصاد الكلي	والهاتف		% 25
الصحة و التعليم			% 25
الأساسي			
	الصحة		% 50
	التعليم الأساسي		% 50
التعليم العالي و التدريب			% 17
	نوعية التعليم		% 33
	جودة كليات الأعمال		% 33
	تدريب العمال		% 33
كفاءة الأسواق السلعية			%17
	التنافسية	التنافسية الداخلية	% 67

			تتغير
كفاءة سوق العمل	نوعية طلب الشروط	التنافسية الخارجية	تتغير
	المرونة		% 33
	تفعيل استعمال المواهب		% 17
تطوير الأسواق المالية			% 50
	الفعالية		% 50
	الإخلاص و الأمانة		%17
جاهزية التكنولوجيا			% 50
	اختيار التكنولوجيا		% 50
	استعمال الانترنت		%17
حجم السوق			% 50
	حجم السوق الداخلي		% 50
	حجم السوق الخارجي		% 17
مصلحة التطوير			% 75
الابتكار و البحث و التطوير			% 25
			% 50
			% 50

المصدر من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية العالمية 2010

بعد احتساب المؤشرات الفرعية و المؤشرات الأساسية وفقا للعلاقة 3 و الترجيحات المذكورة سابقا يتم احتساب المؤشر المركب النهائي بنفس العلاقة لكن مع وجود أوزان وترجيحات أخرى تخص المؤشرات الأساسية إذ يتم تحديدها وفقا لمرحلة النمو التي تمر بالبلد محل قياس تنافسيته , وقد عمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تحديد مراحل نمو الاقتصاديات حسب الناتج الداخلي الخام GDP ووفقا لمرحلة النمو تتحدد الأوزان للمؤشرات الأساسية حسب الجدول التالي .

الجدول رقم 02 أوزان المؤشرات الأساسية

مرحلة النمو / مؤشرات أساسية	التنافسية بفعالية الموارد	مرحلة انتقالية من1الى2	التنافسية الفعالية	مرحلة انتقالية من2 إلى 3	تنافسية الاختراع والابتكار
	اقل من2000 دولار	2999-2000 دولار	-3000 8999 دولار	17000-9000 دولار	أكثر من 17000 دولار
مؤشر المتطلبات الأساسية	% 60	% 60-40	% 40	%40-20	% 20
مؤشر محفزات الكفاءة	% 35	% 50-35	% 50	% 50	% 50
مؤشر الاختراع	% 5	% 10-5	% 10	% 30-10	% 30

Source .**Word economic forum** the global competitiveness report 2009-2010

من هذا يتضح انه لقياس تنافسية أي بلد لابد أولا من تحديد مرحلة نموه حتى نستطيع تحديد الأوزان و الترجيحات الملائمة لقياس المؤشر المركب النهائي للتنافسية الدولية GCI, فمثلا الجزائر اقتصادها يمر بالمرحلة الانتقالية من 1 إلى 2 , لكن المثير للنقاش و التساؤل هل جميع الاقتصاديات لابد أن تمر على هذه المراحل بالترتيب المذكور فمثلا قطر دولة متفتحة على اقتصاديات العالم وتعتبر من الدول المتقدمة وتحتل المرتبة 11 من ضمن 144 دولة في التقرير الأخير للتنافسية غير أنها تم تصنيف نمو اقتصادها في المرحلة الانتقالية من1 إلى 2 حسب معيار GDP أي أنها حققت فاعلية الموارد وستنتقل إلى التنافسية بالفعالية ولم تدخل مرحلة الإبداع و الاختراع , إذ هذه الأخيرة تعتبر أهم المجالات ا لتي تقود الاقتصاديات إلى التقدم و التطور في الوقت الراهن .

مما يمكن القول أن GDP لا يعبر فعلا عن الميزة التنافسية للبلد لأنه لم يتم معرفة مصدره الحقيقي , ولم يتم الفصل أيضا فيه هل هو ناتج عن المصادر المتجددة أم غير متجددة (**متناوي,غراية 2010**),وللتوضيح أكثر الجزائر مصنفة في المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2 معنى أن اقتصادها حقق التنافسية بوفرة العوامل وسيتم الانتقال إلى مرحلة تنافسية الفعالية ,وهذا لا يعكس واقع الاقتصاد الجزائري لأننا لو رجعنا إلى مؤشر المتطلبات الأساسية نجدها تفتقر إلى البنى التحتية و مزيج المؤسسات العامة و الخاصة وسنوضح ذلك لاحقا , وعند إعطائها وزن كبير سيقلص من قيمة المؤشر و بالتالي ستتراجع في ترتيبها العام ضمن مؤشر GCI , لهذا لابد من إيجاد طريقة أخرى لتحديد الأوزان و الترجيحات حسب التطور الفعلي لاقتصاديات الدول ,وان أبقينا طريقة GDP لابد من تصحيحها ابتداء من تحديد مكونات أي مصادره كي تدخل هذه الأخيرة كمؤشرات ومتغيرات لحساب المؤشر النهائي وتحديد مراحل نمو اقتصاديات البلدان, فمثلا نجد غياب عنصر السياحة في تركيب المؤشرات رغم أن بعض الدول تعتمد على السياحة كمصدر أساسي للدخل .

رابعا . تقييـــــم تنافسيـــة الجزائر من 2008 إلى 2012

سنعتمد على المعلومات المتحصل عليها من تقارير التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم تنافسية الجزائر , بإبراز قدراتها ونقاط الضعف في اقتصادها وسياساتها المنتهجة من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الأساسية و الفرعية و الجدول التالي يبين أهم النتائج المتحصل عليها .

الجدول رقم 03 مؤشر التنافسية الدولية الخاص بالجزائر

السنوات / المؤشر	2008	2009	2009	2010	2010	2011	2011	2012	2012	2013
	القيمة	المرتبة/ 134	القيمة	المرتبة/ 133	القيمة	المرتبة/ 139	القيمة	المرتبة/ 142	القيمة	المرتبة/ 144
مؤشر النهائي	3.7	99	3.9	83	4.0	86	4.0	87	3.7	110

مؤشر المتطلبات الأساسية	4.6	61	4.4	61	4.3	80	4.4	75	4.2	89
مؤشر محفزات الكفاءة	3.3	113	3.3	117	3.5	107	3.4	122	3.1	136
مؤشر الابتكار و الاختراع	2.8	126	2.9	122	3.0	108	2.7	136	2.3	144

المصدر .من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي [1]

من خلال الجدول يتضح لنا أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة من خلال قدرتها التنافسية الكلية عالميا وحتى عربيا , لذا سنحاول أن نحلل سبب تدهورها خلال الفترة 2008- 2013 وعدم قدرتها على التنافس من خلال تحليل المؤشرات الأساسية , وسنركز على المؤشر الأساسي المتطلبات الأساسية كونه يعبر عن اكبر ترجيح لاقتصاد الجزائر.

- **مؤشر الأساسي للمتطلبات الأساسية** . لم يسجل هذا المؤشر نتيجة مرضية تعكس أن الاقتصاد الجزائري فعلا حقق تنافسية وفرة العوامل و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 02 تطور مؤشر المتطلبات الأساسية

المصدر .من إعداد الباحث

هذه الرتيبة المسجلة هي تركيب لمؤشرات أخرى آثرت على تنافسية الجزائر في هذا المجال وكذلك بتحصيل مؤشرات قوة و التي نجدها في مؤشر محيط الاقتصاد الكلي إذ احتل مراكز جد متقدمة فمثلا عام 2008-2009 المرتبة 5 وعام 2009-2010 المرتبة الثانية وتراجع كثيرا في العام الذي يليه

[1] يجدر الإشارة إلى النتائج المتحصل عليها في 2008 -2009 وفقا لترجيحات مرحلة تنافسية الفعالية حسب تصنيف GDP أما باقي السنوات تعتمد على ترجيحات المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2

ليصل المرتبة 57 ليعود ويتحسن بعد ذلك ليحقق المرتبة 12 ,إذ تعتبر قدرة وميزة الاقتصاد الجزائري في عدة متغيرات كالادخار الوطني ,وقيمة الدين الخارجي وتذبذب باقي المتغيرات و المؤشرات الأخرى مما يعكس السياسة الاقتصادية للبلد , أما المؤشرات الأخرى (المؤسسات ,البنى التحتية ,الصحة و التعليم الأساسي) حقق نتائج غير مرضية ومراتب جد متأخرة عالمي , مما يعكس ضعفها وعدم قدرتها على التنافس في هذه المجالات , رغم وجود بعض المتغيرات الايجابية ضمن هذه المؤشرات التي لم تنعكس على نتيجته .

مما يمكن قوله أن الاقتصاد الجزائري لم يتخطى مرحلة تنافسية وفرة العوامل لينتقل إلى تنافسية الفعالية , لذا لابد من تحسين عمل هذه المجالات باقتراح بعض الحلول

*العمل اقتراح بناء صناعات يمكن الاعتماد عليها لاحقا للخروج من سياسة القطاع الواحد وهو المحروقات.(**العصفور2012**)

*ضرورة تفعيل السوق بالاعتماد على خوصصة القطاع العام.

*تحسين شروط دخول المستثمرين الأجانب.

– مؤشر محفزات الكفاءة . بما أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية لتنافسية الفعالية حسب تقسيمات GDP لمراحل نمو الاقتصاديات , مما يتطلب تحسين مؤشرات هذه المرحلة و الشكل التالي يوضح تطور هذا المؤشر من2008 إلى 2013 .

الشكل رقم 03 تطور مؤشر محفزات الكفاءة

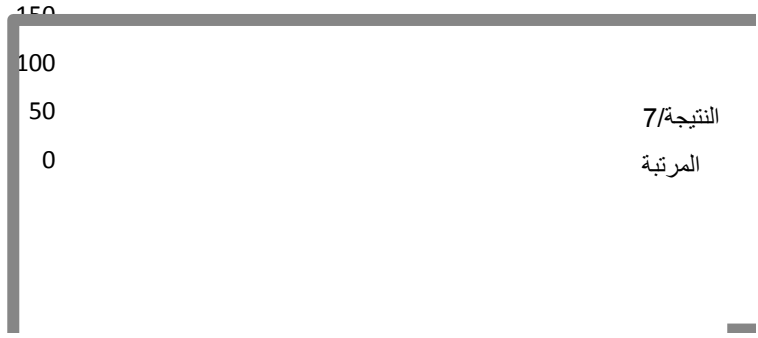

المصدر. من إعداد الباحث

من خلال الشكل يتضح أن الاقتصاد الجزائري حقق مراتب جد متأخرة عالميا في هذا المؤشر , رغم أن المؤشرات التركيبية أو المتغيرات تعبر عن جوهر التنافسية لدى جميع النظريات وهي واقع السوق , فالنسبة لمؤشر التعليم العالي فمراتبه لم تتجاوز 98 خلال فترة الدراسة , أما فعالية السوق السلعي لم تتجاوز مرتبة 120 ونفس الشيء لمؤشر تطور السوق المالي وجاهزية التكنولوجية , إلا انه يوجد بعض التحسن على مؤشر حجم السوق لكن الواقع حجم السوق الخارجي تحقق بقطاع واحد وهو المحروقات وهي طاقات غير متجددة يعني لا يمكن الاعتماد عليها مستقبلا لتحسين المؤشرات .

الجدير بالذكر أن الاقتصاد الجزائري لا يمتلك على نقاط قوة في تنافسية الفعالية فكلها سجلت عراقيل لزيادة القد رة التنافسية , مما يدعوا الدولة الجزائرية إلى تحسين سياساتها المنتهجة , وإعادة إصلاح قطاعاتها وهيكلتها لتحقيق وزيادة قدراتها التنافسية , ويمكن إبراز أهم النقاط التي تعمل على تحسين هذا المؤشر.

*تحسين نوعية وجودة الجامعات

*العمل على تدريب وتأهيل العمال بما يتهاسب مع التطورات الراهنة التقنية و التكنولوجية.

*العمل بمبادئ اقتصاد السوق داخل الأسواق وفقا لقانون العرض و الطلب وفتح المجال أمام عنصر المنافسة.(**بن جليلي بدون سنة**)

*تحسين القوانين و التشريعات اللازمة لزيادة التنافسية الخارجية من خلال التعاريف الجمركية و الشروط اللازمة للتجارة الخارجية.

*نشر مفهوم إدارة الموارد البشرية وإعطاء الحقوق اللازمة للعمال انطلاقا من مفهوم التحفيز سواء مادي أو معنوي .

*العمل على تنشيط السوق المالي بإتباع سياسات ومناهج لترسيخ ثقافة البورصة سواء بالنسبة للمستثمرين أو المدرجين فيها .

*ضرورة الوصول إلى عولمة الاتصالات بين الوحدات العمل داخل المؤسسة لتسريع انتقال المعلومة قصد اتخاذ القرارات و الإجراءات المناسبة لاستغلال الفرص وتجنب المشاكل .

– **مؤشر الابتكار و الاختراع** .رغم أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى هذه المرحلة من النمو حسب تصنيف GDP ,إلا انه سنحاول معرفة هذا الجانب داخل الاقتصاد الجزائري من خلال معاينة مكوناته و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 04 تطور مؤشر الابتكار و الاختراع

المصدر من إعداد الباحث

سجل هذا المؤشر نتائج ضعيفة جدا ومراتب يمكن القول عنها الأخيرة , والذي يعكس عدم قدرة الشعب الجزائري على الابتكار و الاختراع في شتى المجالات , حتى انه في الفترة الأخيرة للدراسة رتب الأخير عالمي , فجميع مكونات هذا المؤشر تعتبر نقاط ضعف لابد إعادة بلورة السياسات المنتهجة و العمل على إتباع التطورات و المتطلبات الراهنة لخلق قدرة تنافسية وجعلها نقطة قوة لصالح الاقتصاد من خلال الاقتراحات التالية.

*العمل على تشجيع البحث و التطوير في جميع المؤسسات سواء الإنتاجية أو التعليمية.

*تسهيل الحصول على حق الملكية الفكرية من طرف الدولة للوصول لمرحلة الإنتاج بسرعة.

*توفير الإمكانيات المالية و المادية اللازمة للمفكرين و الباحثين على الابتكار .

الخاتمـــة .

التنافسية وان اختلفت التعاريف والمفاهيم في تحديدها , إلا أن الجوهر هو تحديد استغلال الإمكانيات المتوفرة لتحقيق الإغراض و الأهداف النهائية سواء عل ى مستوى الجزئي أو الكلي , مما يتطلب تحسين الظروف و توفير الإمكانيات اللازمة لخلق قدرة التنافسية , هذه الأخيرة تعكس صورة المنشاة أو البلد وتنافسية البلد تتضح معالمها من خلال جميع المجالات التي تعكسه مؤشرات التنافسية الدولية للمنتدى الاقتصادي العالمي , قصد تحديد قدرة البلد على المنافسة بصورة كلية وبصورة جزئية ,انطلاقا من تنافسية المؤسسة, ورغم الإلمام الكبير الذي تم في تحديد مؤشرات التنافسية الدولية , إلا انه تم استبعاد الكثير من المؤشرات التي تعتبر نقاط قوة لبعض الدول، كما أن المنهج المستخدم في قياس التنافسية هو بدوره عمل على تقليل الانحرافات إلى أدنى حد , إلا أن عيبه كان في تحديد الأوزان و الترجيحات وفقا لتقسيم GDP والذي لا يعبر فعلا على إمكانيات البلد وعن قدراتها التنافسية.

وتبقى تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر GCI ضعيفة لا تملك على قدرات تنافسية في جميع المؤشرات , وهذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري لتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار ,ما يتطلب على الدولة الجزائرية و العاملين فيها و المسؤولين على خلق بيئة تنافسية عن طريق تحسين التشريعات و القوانين وخلق وترسيخ ثقافة السوق الحرة.

المراجع والهوامش بالعربية

1. بابكر مصطفى – **سياسات التنظيم و المنافسة** – معهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية العدد 28 الكويت 2004
2. بلقاسم العباس– **المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول**–المعهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية العدد 75 الكويت 2008
3. بن جليلي رياض – **سياسات تطوير القدرة التنافسية** – المعهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية العدد 83 الكويت 2009
4. بن جليلي رياض– **المنافسة الدولية ودور السياسة العامة** – بحوث و دراسات المعهد العربي للتخطيط.

5. بن جليلي رياض –**من المنافسة على الصعيد الدولي الى المنافسة على الصعيد الوطني**– بحوث ودراسات المعهد العربي للتخطيط

6. حضري محمد –**اثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصاديات العربية**– بحوث ودراسات 2004

7. حمدادو علي,عميش عائشة –**مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية**– الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 2010

8. دويس محمد الطيب –**براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**–مذكرة لنيل رسالة الماجستير جامعة باتنة الجزائر 2005

9. زواوي الحبيب – **سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية حالة الجزائر** – الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة واستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 2010

10. صلحاوي سمير – **الحوادث المهنية واثارها على تنافسية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة بسكرة** – مذكرة لنيل رسالة الماجستير علوم التسيير جامعة باتنة 2008

11. العصفور صالح – **سياسات التنافسية–** المعهد العربي للتخطيط مجلة جسر التنمية العدد 115 الكويت 2012

12. متناوي محمد,غراية زهير –**دراسة لأهم الاستراتجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية ومحدداتها**– الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاسترتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية 2010

13. محمد عبد السلام فادية –**محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التمويلية المصرية** – بحوث ودراسات المعهد العربي للتخطيط الكويت 2000

14. نعمة كريم –**مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية**– بحوث ودراسات 2007

15. نوري نعمة – .**تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية** – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 4 الجزائر 2004

16. نوير طارق – **دور الحكومة الداعم للتنافسية في مصر** – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات مصر 2002

المراجع و الهوامش بالانجليزية

1. **Word economic forum** the Arab world competitiveness review 2010
2. **Word economic forum** the Arab world competitiveness review 2012
3. **Word economic forum** the global competitiveness report 2008 -2009
4. **Word economic forum** the global competitiveness report 2009-2010
5. **Word economic forum** the global competitiveness report 2010-2011
6. **Word economic forum** the global competitiveness report 2011-2012
7. **Word economic forum** the global competitiveness report 2012-2013